



دولة قطر
State of Qatar

المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين
الدورة (75) للجنة التنفيذية لبرنامج المفوض السامي
النقاش العام

كلمة دولة قطر يلقيها

العميد/عبد الله بن صقر المهندي
مدير إدارة حقوق الإنسان - وزارة الداخلية

جنيف 14 أكتوبر 2024

السيدة الرئيسة،
السيد المفوض السامي فيليبو غراندي المحترم
السيدات والسادة الحضور الكرام
تحية طيبة وبعد،

بداية يضم وفد بلادي صوته إلى البيانات المقدمة من المجموعات التي ينتمي إليها، وتعرب دولة قطر عن تقديرها للجهود الحثيثة التي تبذلها المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، بقيادة المفوض السامي السيد فيليبو غراندي في تنسيق العمل الدولي الرامي لحماية اللاجئين وبناء مستقبل أفضل لهم.

السيدة الرئيسة،

وسط استمرار العدوان والهجمات والجرائم البشعة التي ترتكبها قوات الاحتلال الإسرائيلية بحق الشعب الفلسطيني واللبناني واستهدافها المتعمد لمخيمات اللاجئين والنازحين ومدارس الأونروا والمرافق المدنية التي تأويهم، فإن أعدادهم قد تصاعدت بشكل كبير ووصلت إلى أكثر من ثلاثة ملايين شخص أغلبهم من النساء والأطفال وذوي الإعاقة، مع تزايد كبير في الاحتياجات الإنسانية والإغاثية. إن تواصل هذه الاعتداءات سيؤدي إلى تفاقم الأزمات ونشر الفوضى وعدم الاستقرار في المنطقة، وتعريضها لمزيد من التوترات التي سيكون لها تداعيات إقليمية ودولية كبيرة.

وعليه ندعو المجتمع الدولي إلى مواصلة تقديم مختلف أنواع الدعم الكافي لخطط وعمليات الاستجابة الإنسانية للاجئين والنازحين الفلسطينيين واللبنانيين للتخفيف من معاناتهم وضمان حصولهم على ما يمكنهم من العيش بصورة كريمة، وإن يتخلى عن حالة العجز والفشل، ويعمل بشكل جدي على تحمل مسؤولياته باتخاذ إجراءات عاجلة لإجبار سلطات الاحتلال الإسرائيلي على وقف عدوانها الوحشي على قطاع غزة والضفة الغربية ولبنان والذي يمثل انتهاكاً صارخاً لقواعد القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني، ويتنافى مع كافة القيم الإنسانية والأخلاقية.

كما نؤكد على أن السبيل الوحيد لتحقيق الاستقرار والسلام الدائم في منطقة الشرق الأوسط هو إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية والوصول إلى حل عادل وشامل للقضية الفلسطينية في إطار المبادرة العربية وبما يضمن إقامة دولة فلسطينية مستقلة على حدود عام 1967 وعاصمتها القدس الشرقية وعودة اللاجئين الفلسطينيين إلى مناطقهم.

السيدة الرئيسة،

بعد مرور خمس سنوات على إطلاق استراتيجية المفوضية لتعليم اللاجئين 2030، تعترف دولة قطر بشراكتها مع المفوضية السامية بشأن هذا الموضوع فمذ عام 2012، كانت مؤسسة التعليم فوق الجميع ومن خلال برنامجها "علم طفلاً"، داعماً فاعلاً لجهود المفوضية السامية لتوسيع نطاق التعليم الابتدائي الجيد للأطفال اللاجئين والأكثر تهميشاً حيث استفاد من البرنامج في إفريقيا وآسيا والشرق الأوسط أكثر من مليون ونصف المليون طفل. كما استطاعت المؤسسة تقديم برامج تعليمية عالية الجودة لأكثر من 17.2 مليون طفل وشاب من خلال 100 شريك عالمي في أكثر من 65 دولة.

السيدة الرئيسة،

ان مواصلة تقدم الدعم للاستجابات الإنسانية تعد امراً أساسياً للتخفيف من معاناة اللاجئين والنازحين، وفي ذات الوقت يجب على المجتمع الدولي ان لا يختزل التعامل مع بعض الأزمات في الجانب الإنساني منها فقط، وعليه التصدي للأسباب الرئيسية لحالات اللجوء والنزوح لا سيما الصراعات والحروب وأعمال العنف والكوارث الطبيعية والتغيرات المناخية.

وفي هذا الصدد وانطلاقاً من إيمان دولة قطر بأهمية التضامن الدولي وتقاسم الأعباء والمسؤوليات، فقد حرصت على تعزيز شراكتها الاستراتيجية مع

المفوضية السامية لشؤون اللاجئين، حيث تستضيف الدوحة مكتب المفوضية ويجري حاليا الإعداد لعقد حوار استراتيجي بين الجانبين سيؤدي الى تعزيز الشراكة والاستجابة للاحتياجات الإنسانية المتزايدة للاجئين والنازحين وللمجتمعات التي تستضيفهم. وقد تجاوز إجمالي المساعدات الحكومية وغير الحكومية لدعم عمليات المفوضية للسنوات الخمس الأخيرة الـ 246 مليون دولار امريكي.

وفي ذات السياق، واصلت دولة قطر مشاركتها في الجهود الدولية لدعم اللاجئين والنازحين في جميع أنحاء العالم دون أي تمييز. وقد أحدثت هذه الجهود فارقا مهما في التخفيف من معاناة اللاجئين والنازحين والمتضررين، كما تميزت المبادرات الإنسانية القطرية، بالحياد والنزاهة وبالتنوع حيث شملت على عدة مجالات من أبرزها الاستجابة الإنسانية للكوارث، ومحاربة الفقر والبطالة، وتوفير فرص التعليم في مناطق النزاعات، وتوفير فرص العمل للشباب، ودعم حل النزاعات بالوسائل السلمية، ولعب دور الوسيط في أكثر من ملف لإرساء الاستقرار والسلام العادل وتحقيق التنمية المستدامة بما يسهم في تقليل اعداد اللاجئين والنازحين.

السيدة الرئيسة،

انطلاقا من منظورنا الانساني والقانوني في تفادي ظاهرة انعدام الجنسية، نصت المادة (41) من الدستور القطري الدائم على أن "الجنسية القطرية وأحكامها يحددها القانون، وتكون لتلك الأحكام صفة دستورية". وعليه فقد صدر قانون الجنسية القطري رقم (38) لسنة 2005، الذي يوضح كافة الشؤون المتعلقة بمسائل الجنسية القطرية. وتنص المادة (2) من القانون المذكور على منح الجنسية القطرية لغير القطريين في حال استيفاء الشروط المطلوبة.

وفي ذات السياق، اتخذت دولة قطر العديد من الإجراءات ومنها إعطاء تصاريح إقامة مؤقتة للأشخاص عديمي الجنسية لتصحيح أوضاعهم، كما تم إصدار القانون

رقم (10) لسنة 2018 بشأن الإقامة الدائمة، والقانون رقم (11) لسنة 2018 بتنظيم اللجوء السياسي الذي صدر في إطار تطوير القوانين والتشريعات الوطنية الرامية الى تعزيز وحماية حقوق الانسان، ويعد الأول من نوعه في المنطقة. وتكفل تصاريح وبطاقات الإقامة المؤقتة والدائمة لحاملها عدداً من الامتيازات في مجال التعليم والعلاج والعمل والتملك والاستثمار، كما يتم إصدار وثائق سفر قطرية لمساعدتهم للسفر للخارج للعلاج او الدراسة او السياحة، ولهم حق العودة بموجب وثائق السفر للقطرية التي صرفت لهم.

في الختام لا تفوتني الإشارة الى محنة أكثر من 5.9 مليون لاجئ فلسطيني مسجل ومشمول بولاية الحماية والمساعدة لدى الأونروا، ونؤكد على ضرورة ايجاد حل عادل لهم على أساس القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، كما ندعو الى تقديم المزيد من الدعم لوكالة الاونروا للقيام بولايتها ونعرب عن الرفض لأية محاولات تهدف الى إنهاء او تقليص دورها وتجريد الفلسطينيين من وضعهم كلاجئين وتصفية قضيتهم.

وشكرا السيدة الرئيسة.